مجلة جامعة بني وليد
للعلوم الإنسانية و التطبيقية

مجلة فصلية محكمة تصدر عن جامعة بني وليد

BANI WALEED UNIVERSITY JOURNAL OF SCIENCES & HUMANITIES

A QUARTERLY REFEREED JOURNAL ISSUED BY BANI WALEED UNIVERSITY

- Relationship between parvovirus B19 infection and anemia among hemodialysis, Libya.

Sixth Year – Twenty- fifth Issue – September 2022

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية - العدد الخامس والعشرون - سبتمبر 2022 م

من محتويات العدد :

- الهوية الثقافية والنظام القيمي وخطاب الحياة اليومية قراءة سوسيولوجية في مخاطر العولمة الثقافية.
- نماذج من أدوات الترجيح لدى الإمام الطبري في تفسيره "دراسة وصفية".
- التنظيم القضائي في ليبيا والاشكاليات ذات الصلة "دراسة تحليلية لمراحل القضاء ما قبل إنشاء المحكمة العليا".
- مفهوم إصابة العمل في إطار قانون الضمان الاجتماعي الليبي.
- حماية البيئة في ضوء قواعد القانون الدولي.
- مشاركة المرأة السياسية .
- الضمان في العقود الواردة على الملكية في القانون الليبي.
- الزواج المبكر " المفهوم و الأسباب والأثار" .
- التدفق النفسي لدى طلبة الجامعة.
- الإدارة الاستراتيجية في تطوير المؤسسة العسكرية.
- اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة "أبعادها الاقتصادية على مستقبل التنمية المستدامة في ليبيا".

السنة السادسة العدد الخامس والعشرون سبتمبر 2022 م

مجلة جامعة بني وليد

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن
جامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

السنة السادسة – العدد الخامس والعشرون –
سبتمبر 2022 م

التوثيق: الـدار الوطنية للكتاب بنغازي 121 /2017

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
السنة السادسة – العدد الخامس والعشرون –
سبتمبر 2022 م

رئيس تحرير المجلة

أ.د سالم أمحمد سالم التونسي

هيئة تحرير المجلة

د. أسامة غيث فرج

د. الطاهر سعد علي ماضي

د. السنوسي مسعود عبيد اللّه

د. جعفر الصيد عوض

د. مفتاح أغنية محمد أغنية

د. فاتح عمر زيدان

د. حمزة خليفة ضو

أ . جمال معمر محمد الدبيب

أ . أشرف علي محمد لامه

اللجنة الاستشارية للمجلة

أ.د أبو العيد الطاهر عبد اللّه الفقهي

أ.د أحمد ظافر محسن

أ.د أنور حسين عبد الرحمن

أ.د بلقسام السنوسي أبو حمرة

أ.د رضا علي عبد الرحمن

أ.د فخر الدين عبد السلام عبد المطلب

أ.د مرتجى مصطفى أبو كريشة

قواعد النشر بمجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة علمية فصلية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأصيلة والمبتكرة في العلوم الإنسانية والتطبيقية .

وإذ تـرحب المجلة بالإنتاج المعرفي والعلمي للباحثين في المجالات المشار إليها تحيطكـم علماً بقواعد النشر بها وهي كالتالي :

1– تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية على أن تعالج القضايا والموضوعات بأسلوب علمي موثق يعتمد الإجرائية المعتمدة في الأبحاث العلمية، وذلك بعرض موضوع الدراسة وأهدافها ومنهجها وتقنياتها وصولاً إلى نتائجها وتوصياتها ومقترحاتها.

2– يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي يتضمن:

أ– الكتب : اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر، رقم الصفحة .

ب– الدوريات : اسم الباحث، عنوان البحث، اسم المجلة، العدد وتاريخه، رقم الصفحة .

3– معيار النشر هو المستوى العلمي والموضوعية والأمانة العلمية ودرجة التوثيق وخلو البحث من الأخطاء التحريرية واللغوية وأخطاء الطباعة.

4– أن يكون النص مطبوعا على برنامج (**Microsoft Word**) ويكون حجم الخط (**14**) ونوعه (**Simplified Arabic**)، على حجم ورق **A4** .

5–أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على (25) صفحة كحد اقصى وان يرفق بخلاصة للبحث أو المقالة لا تتجاوز(60)كلمة تنشر معه عند نشره .

6– ترحب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدى (10) صفحات (A4) كحد اقصى، يذكر فيها مكان الندوة أو المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات .

7– ترحب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (10) صفحات (A4) كحد أقصى على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين. على أن تتضمن المراجعة عنوان الكتاب وأسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات، وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، و أن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة أطروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته .

8– يرفق مع كل دراسة أو بحث تعريف بالسيرة الأكاديمية والدرجة العلمية والعمل الحالي للباحث .

9– لا تدفع المجلة مكافآت مالية عما تقبله للنشر فيها .

10– لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مجلات أخرى.

11– تخضع المواد الواردة للتقييم، وتختار هيئة تحرير المجلة (سرياً) من تراه مؤهلاً لذلك، ولاتعاد المواد التي لم تنشر إلى أصحابها.

12 – يتم إعلام الباحث بقرار التحكيم خلال شهرين من تاريخ الإشعار باستلام النص، وللمجلة الحق في الطلب من الباحث أن يحذف أي جزء أو يعيد الصياغة،بما يتوافق وقواعدها.

13– تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة وفق خطة التحرير، وتؤول حقوق الطبع عند إخطار الباحث بقبول بحثه للنشر للمجلة دون غيرها.

14– مسؤولية مراجعة و تصحيح و تدقيق لغة البحث تقع علي الباحث، على أن يقدم ما يفيد بمراجعة البحث لغويا، ويكون ذلك قبل تقديمه للمجلة .

15– ترسل البحوث والدراسات والمقالات باسم مدير التحرير.

بخصوص البحوث والدراسات والمقالات التي تسلم إلى مقر المجلة، فإن البحث يسلم على قرص مدمج(CD) مرفقا بعدد 2 نسخة ورقية .

للمزيد من المعلومات والاستفسار يمكنكم المراجعة عبر :

البريد الإلكتروني

jurbwu@bwu.edu.ly

صفحة المجلة على فيسبوك

(مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية و التطبيقية)

مقر المجلة

إدارة المكتبات والمطبوعات والنشر بالجامعة – المبنى الإداري

لجامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

محتويات العدد

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
الهوية الثقافية والنظام القيمي وخطاب الحياة اليومية قراءة سوسيولوجية في مخاطر العولمة الثقافية	د. ضو خليفة الترهوني	8
نماذج من أدوات الترجيح لدى الإمام الطبري في تفسيره "دراسة وصفية"	د. نجية محمود ميلود	27
التنظيم القضائي في ليبيا والاشكاليات ذات الصلة "دراسة تحليلية لمراحل القضاء ما قبل إنشاء المحكمة العليا"	د. عزيزة محمد شقاف	46
مفهوم إصابة العمل في إطار قانون الضمان الاجتماعي الليبي	أ. معز مصباح إمحمد	68
حماية البيئة في ضوء قواعد القانون الدولي	د. فرحات محمد فرحات د. علي محمد سالم أ . الفيتوري سعد علي	86
مشاركة المرأة السياسية	أ . خالد محمد نصر	110
الضمان في العقود الواردة على الملكية في القانون الليبي	د. عبدالسلام بلعيد خليفة	130
الزواج المبكر" المفهوم والأسباب والأثار"	د. حنان أحمد عثمان	146
التدفق النفسي لدى طلبة الجامعة	د. رقية محمد حامد	175
الإدارة الاستراتيجية في تطوير المؤسسة العسكرية	د. مرعي علي الرمحي	193
اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة "أبعادها الاقتصادية على مستقبل التنمية المستدامة في ليبيا"	د. أحمد محمد النقراط أ. علي امبارك النقراط	224

محتويات العدد

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
242	Dr. Musbah Emhamed Almbsuot	Relationship between parvovirus B19 infection and anemia among hemodialysis, Libya.
256	Dr. Hussein Faraj Albozeidi .	Integrating Activity-Based Pedagogy and Process Drama in the Classroom/EFL
278	Naser Muftah Alferjani Abdelrazag Faraj Emhemed Walid Aborid Abdannabi. Masoud Omar Masoud	. Fabrication of Concrete Mixer machine
292	Boubaker Muftah Hosouna Abdulsalm Ibrahim Abdulsalm	DFT study of Polyethylene Oxide (PEO)/Polyvinyl Phenol (PVPH) Blends

اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة
أبعادها الاقتصادية علي مستـــــقبل التنمية المســــــتدامة في ليبيا

د. أحمد محمد النقراط – كلية الاقتصاد – جامعة بني وليد
أ. علي امبارك النقراط – كلية الاقتصاد – جامعة بني وليد

الملخص

تلزم اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبط بالتجارة (TRIMs) الدول بفتح حدودها امام الاستثمارات الاجنبية ومعاملتها معاملة المستثمر الوطني كشرط لدخول منظمة التجارة العالمية مما يعني وجود مؤشرات سلبية علي سياسات التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل بنود هذه الاتفاقية ولأهمية الموضوع تهدف الدراسة للتعريف بالاتفاقية وتأثير هذه الاتفاقية وانعكاساتها علي مستقبل التنمية المستدامة في ليبيا وكيفية مواجهة الاثار السلبية لها في ظل محاولة ليبيا الانضمام الي منظمة التجارة العالمية وذلك من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي ، وبالتالي الاستفادة مما سبق لإيجاد تنمية مستدامة لا تمنع استغلال الموارد الاقتصادية مثل المياه والنفط والموارد الطبيعية ولكنها تحد من الاستغلال الجائر لهذه الموارد لدرجة لا تؤثر علي نصيب الاجيال القادمة من هذه الموارد وحقهم في التنمية .

الكلمات المفتاحية :،اتفاقية TRIMs ،الاقتصاد الليبي ، التنمية المستدامة, السياسات الاقتصادية.

المــقدمــة

يتساءل البعض عن الأسباب والدوافع التي أدت الي ظهور اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وتضمينها من ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، فتناول جولة اوروجواي للمفاوضات التجارية ما تقدمت به الدول الصناعية وبضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية بمقترح سمي (اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة "TRIMS") من أجل توقيع اتفاقية عالمية في اطار منظمة النجارة العالمية هدفها إزالة المعوقات والقيود علي انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودخول الشركات المتعددة الجنسيات الي الأسواق المحلية .

فعلي الرغم من تسليم البلدان النامية بجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحاجتها إليها إلا أنها تري في الوقت نفسه أنها بحاجة الي فرض بعض الاشتراطات والمتطلبات الخاصة بأداء هذه الاستثمارات لضمان توجهها في الطريق المحققة لأهداف سياستها الوطنية للتنمية وليس للطريق

المعاكسة. فاستمرار النمو الاقتصادي بوضعه الحالي يؤدي الي استنزاف الموارد الطبيعية للأرض وتلوث البيئة التي نعيش عليها، وزيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد وعلي مستوي الدول، مما أدي الي وصول البشرية لمفترق طرق عالي الحساسية، دعا بالضرورة الي إيجاد أنظمة اقتصادية واجتماعية مستدامة تحفظ قدرة الإنسان علي إدارة الموارد الطبيعية ، بشكل لا يؤثر علي حقوق الاجيال القادمة، ويخفف من عب تدهور البيئية.

وخاصة في ظل محاولة ليبيا الانضمام الي منظمة التجارة العالمية (WTO) والذي يعني الموافقة علي جميع اتفاقياتها والتي من بينها اتفاقية (TRIMS) ولأهمية الاتفاقية فستتناول هذه الدراسة في محاولة لتحديد بعض الاثار الاقتصادية المتوقعة علي مستقبل التنمية المستدامة في ليبيا في ظل الاتفاقية وبنودها واقتراح سبل مواجهة الآثار السلبية .

مشكلة الدراسة:

سيؤدي تحرير الاستثمارات الاجنبية المتعلقة بالتجارة في السلع من مختلف القيود و الاجراءات التي تفرضها الدول وبالتالي معاملة المستثمر الاجنبي معاملة نظيره الوطني من حيث القوانين والتشريعات الي تعرض الصناعات المحلية لمخاطر كبيرة وتأثيرات سلبية علي التنمية المستدامة وانها الحافز علي التصدير وتقليص الاستخدام وزيادة نسبة البطالة وبالتالي ستلقي الاتفاقية اعباء اضافية علي الدول النامية ومنها ليبيا من اجل تعديل سياساتها وتشريعاتها الوطنية لتتفق مع احكام اتفاقية اجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة .

اهمية الدراسة :

1.ستؤدي محاولة تقدير نتائج تطبيق الاتفاقية علي الاقتصاد الليبي الي معرفة هل سيكون تطبيقها داعما لمستقبل التنمية المستدامة ام سيكون مضرا لها ويحمل الاقتصاد اليبي تكاليف اقتصادية باهضة .

2.الكشف عن المشاكل التي سيواجهها الاقتصاد الليبي و البحث عن اليات يمكن بها تخفيف الاثار السلبية للاتفاقية علي مسار التنمية المستدامة

اهداف الدراسة:

1.معرفة ودراسة تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة بالاتفاقية وصولا الي معرفة اثارها علي التنمية المستدامة

2.التعرف علي مفهوم التنمية المستدامة و اهم ابعادها

3.تحديد سبل مواجهة الاثار السلبية للاتفاقية علي التنمية المستدامة .

فرضية الدراسة:

" هل تسهم اتفاقية تدابير الاستثمار الأجنبي" trims" في تفعيل برامج وخطط التنمية المستدامة القائمة داخل الاقتصاد الليبي " .

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات ومن تم تحليلها للتعرف علي الواقع الفعلي للاتفاقية وابعادها الاقتصادية علي مستقبل التنمية المستدامة في ليبيا .

المحور الاول : اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة "TRIMS"

1. نشأة الاتفاقية

تعد ظاهرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم مظاهر اقتصاد العولمة التي انتشرت بشكل كبير مع نهايات القرن العشرين وعلى الرغم من عراقة هذه الظاهرة فقد استقطبت اهتمام مختلف المؤسسات الدولية ، والدولة المتقدمة والنامية على حد سواء ، وبتزايد دور الشركات عبر الوطنية والشركات الأجنبية المنتسبة في توليد الإنتاج الدولي ، وبتزايد دورها كمحرك رئيس لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة ، أخذت مراكز الرأسمالية المتقدمة تضغط باتجاه تكوين إطار مؤسسي ، يحمي مصالح هذه الشركات ويضمن لها تدفق الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد العالمي دون تقييد. (الجميلي ،2005)

وكنتيجة للظروف الاقتصادية الدولية السائدة في تلك الفترة، ولتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات ودولية النشاط واستحواذها على النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فقد تقدمت الدول الصناعية وبضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية في جولة أورجواي بمقترح سمي (اتفاقية إجراءات الاستثمارات المرتبطة بالتجارة) Trade –Related Investment Measures (TRIMs) من أجل توقيع اتفاقية عالمية في إطار منظمة التجارة العالمية ،هدفها إزالة معوقات انسياب الاستثمار الأجنبي ، ودخول الشركات الأجنبية إلى الأسواق المحلية .(السيد ،1997).

2.مفهوم الاتفاقية ، وخصائصها :

يشير معنى اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة إلى ما تفرضه عادة حكومات الدول ، وسلطاتها المحلية ، وبخاصة البلدان النامية ، أساساً من شروط ومتطلبات على المشروعات الاستثمارية الأجنبية، التي تريد العمل فيها ، بقصد إلزامها ، أو حثها على الوفاء بعدد من معايير الأداء ، في ممارستها لنشاطها الاستثماري .(جامع،2001) . وبالتالي يتمثل مضمون الاتفاقية ، في حصول الاستثمار الأجنبي المباشر ، وكذا الواردات من الخامات ، ومستلزمات

الإنتاج ، على نفس المزايا والحوافز ، التي يحصل عليها المستثمرون الوطنيون ، وكذا مستخدمو الخامات ومستلزمات الإنتاج المحلية .(أبودوح،2003)

ومن الملاحظ هنا ، أن إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة التي تم التعاطي معها في هذا الاتفاق ، قد اقتصرت على التجارة في السلع فقط ،وقد أقرت الاتفاقية على وجوب إخطار منظمة التجارة العالمية ، بكل الممارسات ، والشروط والقيود والأحكام ، في قوانين الاستثمار التي تؤثر على سير التجارة الدولية

3. تدابير الاستثمار بالاتفاقية والمبادئ التي تأسست عليها :

قصد باتفاق تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة ، تحريم (إزالة) كل تدبير (إجراء) لا يتفق ومبدأ المعاملة الوطنية ، أو مبدأ الالتزام العام بعدم اللجوء إلى القيود الكمية على التجارة (مبدأ الشفافية) ورفع القيود الوطنية التي تفرضها الدول على الاستثمارات الأجنبية ، ومعاملتها معاملة الاستثمار المحلي من حيث القوانين والتشريعات وعلى الرغم من تحفظ الدول النامية ، على اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ، فقد تم الاتفاق على تقييد الإجراءات التدابير الآتية : (الجميلي،2005)(السيد ،2006)

أ- شرط المحتوى المحلي :

وهو شرط استخدام المستثمر الأجنبي ، لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي ، فالدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي ، تشترط أحياناً أن يستخدم المستثمر الأجنبي ، ومواداً أو سلعاً وطنية ، لا تقل عن نسبة معينة ، من قيمة الإنتاج ، وأحياناً يتم تحديدها بقيمة مطلقة في إنتاج سلعته .

ب- شرط التوازن التجاري :

ويقصد بهذا الشرط ، إقامة توازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبي ، حيث تشترط الدول المضيفة على المستثمر الأجنبي ، أن يستورد المواد التي يستخدمها في الإنتاج ، بنسبة معينة من قيمة صادراته ، وأحياناً تشترط بعض الدول إلا يستورد المستثمر الأجنبي أكثر مما يصدر .

ج- شرط حدود التصدير :

وفقاً لهذا الشرط تفرض الدول المضيفة على المستثمر الأجنبي ، أن يصدر كمية من إنتاجه لا تقل عن نسبة معينة من إنتاجه الكلي .

د- شرط توازن العملات الأجنبية :

ويربط هذا الشرط بين النقد الأجنبي المتاح للاستيراد ، والنقد الأجنبي العائد من التصدير ، أي تحديد نسبة معينة مما يدفعه المستثمر الأجنبي ، لشراء واردات من الخارج تتناسب مع ما يحصل عليه من عملات أجنبية نظير صادراته من منتجاته .

هـ- شرط بيع نسبة معينة من الإنتاج في السوق المحلي

4. اهداف الاتفاقية :

سعت الاتفاقية الي تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها (النقراط ،2013):

أ. ضمان وجود متزايد للشركات الاجنبية في الاسواق العالمية

ب. الغاء تدابير الاستثمار التي تفرضها الدول النامية في اطار خططها الاقتصادية والتنموية

ج. تقليص قدرة حكومات الدول النامية علي رسم سياستها التنموية

د. حرية دخول وخروج رؤوس الاموال من والي البلد المضيف للاستثمارات

المحور الثاني : مفهوم التنمية المستدامة واهم أبعادها

مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، ظهرت علي مستوي العالم إستراتيجية جديدة للمحافظة علي البيئة والموارد الطبيعية، في قضية متعددة الإبعاد تتداخل فيها المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية إنها التنمية علي أساس المحافظة علي البيئة والتوازن في استخدام الموارد الطبيعية وحق الاجيال القادمة في تنمية حقيقية والتي عرفت باسم التنمية المستدامة.

1. **مفهوم التنمية :** هي العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير في هياكل الإنتاج (الطبولي ،2005)

2. مفهوم التنمية المستدامة

هي التنمية التي تهتم باحتياجات الإفراد الحالية دون المساس بقدرة الاجيال القادمة علي الوفاء باحتياجاتهم الخاصة مع المحافظة علي البيئة ويرجع الفضل في إشاعة مفهوم التنمية المستدامة الي اللجنة العالمية التابعة للأمم المتحدة والمهتمة بقضايا البيئة (لجنة برونتلاد) في تقريرها عام 1987 والمسمى مستقبلنا المشترك(الفيض ،2001)

3. **سمات التنمية المستدامة**

تأخذ التنمية المستدامة بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحق الاجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم في ظل آليات ووسائل تحافظ علي البيئة ، فهي تنمية تتصف بالاستقرار ولها مقومات الاستمرار فهي ليست تنمية اقتصادية أو تنمية اجتماعية أو ثقافية كلاً علي حدة بل

هي كل ذلك مجتمعة بالتالي فهي تنمية تتميز بمجموعة من السمات من أهمها.(الكاسح ،2022)(دبنون ،2021)

أ. هي تنمية يعد البعد الزمني فيها هو الأساس فهي تنمية طويلة الأجل وبالضرورة تستند علي تقديرات الإمكانيات الحالية ، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات التي تؤثر في التنمية.

ب. هي تنمية تضع تلبية الحاجات الأساسية للإنسان في قمة أولوياتها مثل الغذاء، المأوي،الملبس وحق التعليم وحق الصحة وكل ما يرتبط بالمستويات المعيشة للإفراد

ت. هي تنمية تحافظ علي المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال العناصر والمركبات الأساسية للهواء والماء والتربة و مصادر الطاقة كذلك تحافظ علي التنوع الوراثي للكائنات الحية بأنواعها المختلفة

ث. هي تنمية متكاملة يعد الجانب البشري أولي أهدافها لذلك فهي تراعي الحفاظ علي منظومة القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي للفرد والمجتمع وحقه في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل

ج. هي تنمية تشرط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية والمحافظة علي البيئة وعدم تلوثيها

4. أبعـاد التنمية المستدامة

تربط التنمية المستدامة بين التنمية الاقتصادية من جهة وقضايا البيئة وحقوق الاجيال القادمة من جهة أخري فهي تعني الرباط الوثيق بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع وبالتالي فهي تعتمد علي مجموعة من الإبعاد هي (وردم ،2003)

أ. البعد الاقتصادي : وهو يعني استمرارية تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة في نظام يمكنه إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويمنع حدوث اختلالات اجتماعية وبيئية مع التوازن في استخدام الموارد الطبيعية من خلال السياسة الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية تعكس تحقيق المستوي الأمثل من استخدام الموارد بشكل يمكنه من تحقيق التنمية المستدامة

ب. البعد البيئي: هو الاعتداد بمفهوم الحدود البيئية والتي تعني أن لكل نظام بيئي حدودا لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف للموارد بما لا يؤدي الي تدهور النظام البيئ وبالتالي ترتبط التنمية المستدامة بعمليات الإنتاج والاستهلاك المختلفة والضرورية للنمو وتقليل التأثيرات السلبية المصاحبة التي تؤثر علي حياة الإفراد.

ت. البعد الاجتماعي : حيث يركز علي أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها ويتهم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد والتوازن في استهلاكها وتقديم الخدمات الاجتماعية الي كل من يحتاجها بالإضافة الي أهمية مشاركة الإفراد في اتخاذ القرارات والحصول علي المعلومات التي تؤثر في حياتهم بشفافية ودقة.

المحور الثالث: المقومات الاساسية المكونة للاقتصاد الليبي

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النامية شأنه شان اغلب الاقتصاديات العربية بكل مشاكلها ، ومصاعبها ، وطموحاتها . لذلك فإن التعامل مع الاقتصاد الليبي ينبغي إلا يخفي عن الباحث مراحل النمو، والمنجزات الإنمائية وتباين الظروف ، وحجم الموارد ، ونمط تخصيصها ، والازمات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي اضافة للظروف المحيطة بالاقتصاد الليبي حيث يتأثر تأثرا كبيراً بظروف الأسواق الدولية لأنه يصنف ضمن الاقتصاديات النفطية فالنفط يلعب دورا مهما في تشكيل السمات الرئيسية للاقتصاد الليبي.

وحيث أن ليبيا تمثل منطقة جغرافية مميزة تقع وسط شمال افريقيا تبلغ مساحتها عن (1.76 مليون كم2) ، ويبلغ طول سواحلها (حوال 2000 كم) في حين يبلغ عدد سكانها حوالي (6.654) مليون نسمة للعام 2020 .وقد بلغ الناتج المحالي الإجمالي حولي(50.369) مليار دولار بالاسعار الجارية للعام (2020) (البنك الدولي ،2022)

إضافة إلى أن هناك مجموعة من السمات التي تجمع بين كل الدول العربية والتي من بينها ليبيا تتمحور حول ظواهر ، والتبعية الاقتصادية وضعف التنمية البشرية والتي تتمثل في (المندري،2004)

1- التخلف في مستويات تطور القوى الإنتاجية المادية والبشرية ، وانعكاس هذا التخلف على طرائق الإنتاج ، وحجم الناتج المحلي الإجمالي، وصافي الدخل القومي ومعدلات النمو الاقتصادي في فيما عدا قطاع الصناعة الاستخراجية وبخاصة قطاع النفط .

2- التركيب المشوه والتباين الشديد في مساهمة القطاعات الإنتاجية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث ترفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية عن قطاعات الزراعة ، والخدمات ، و الصناعات التحويلية

3- التمايز في توزيع صافي الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية لصالح أصحاب رأس المال ، وملاك الأراضي والعقارات مع سوء توزيع الدخل القومي ، وسوء استخدامه بين فروع الاقتصاد .

4- بروز الطابع الاستهلاكي للاقتصاد ، وارتباطه بضعف حجم التراكمات الرأسمالية ، وسوء استخدامها ، وبطبيعة تركيب التجارة الخارجية ، وتأثيراتها غير الفعالة والسلبية على معدلات النمو الاقتصادي ، وما خلفته من تبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي .

لقد أصبحت السمة المشتركة للاقتصاديات العربية هي اعتمادها الكبير في التنمية الاقتصادية على تطورات الاقتصاد العالمي ، حيث تعتمد ليبيا اعتماداً كلياً على عائدات النفط ،الذي يتاثر تاثر كبير بتقلبات الاسواق الدولية وعليه فأن من اهم الخصائص التي يتصف بها الاقتصاد الليبي خلال العقود الاخيرة تتمثل في (أبو شرنة ،2011):-

1. ارتفاع مساهمة قطاع النفط في النشاط الاقتصادي
2. الاعتماد علي سلعة تصديرية واحدة
3. زيادة الانفتاح علي العالم الخارجي
4. نقص الأيدي العاملة المؤهلة وتزايد معدلات البطالة

الناتج المحلي الإجمالي :

من خلال الجدول رقم (1) نجد ان نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي ترتفع وتنخفظ خلال الفترة 2014 -2022

الجدول رقم(1)

(2014-2020)

(مليار دولار بالأسعار الجارية)

السنة	القيمة
2014	57,37
2015	48,72
2016	49,91
2017	67,16
2018	76,68
2019	69,25
2020	50,36

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (البنك الدولي ،مؤشر التنمية العالمي ،2022)

المحور الرابع: الابعاد الاقتصادية للاتفاقية علي مستقبل التنمية المستدامة

إن تقييم دور الاستثمار الأجنبي وآثاره على الدول النامية يعتبر محل نقاش في الفكر الاقتصادي ، ويعتبر من أكثر الموضوعات إثارة للجدل حيث يرى البعض أن له آثاراً سلبية على اقتصاديات الدول النامية ، مثل عدم استخدام التكنولوجيا المتقدمة في الدول النامية وأن الاستثمار الأجنبي يهتم بالربح على حساب التنمية الاقتصادية ويقوم المستثمرون بتحويل أرباحهم إلى الخارج بما يضر بعمليات التنمية الاقتصادية بينما يرى البعض الآخر أن الاستثمار الأجنبي له فوائد عديدة على الدول النامية مثل استخدام أساليب تكنولوجيا حديثة وزيادة الكفاءة الإنتاجية ، وزيادة معدلات التوظف . (حشاد ،1995) وهذا في حالة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب ظروف البلد المضيف وقوانينه .

أما في حالة تدفق هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة المنبثقة عن جولة أورجواي فإن آثار هذه الاستثمارات سيكون مختلفاً اختلافاً كبيراً ، لأن تدفق هذه الاستثمارات سيكون بشروط واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات المالكة لهذه الاستثمارات ، فهي توجهها بشروطها إلى الوجهة التي يمكن تعظم بها ارباحها .

1.العوامل المحددة للآثار المحتملة لاتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة :

تختلف الآثار الناجمة عن اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة من دولة إلى أخرى بسبب عوامل متعددة ، وفيما يلي أهم هذه العوامل :-

أ. أسباب قيام اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ودوافعها .

ب. درجة التطور الاقتصادي للدولة ، وبالذات درجة التصنيع التي أحرزتها الدول ومستوى الإنتاجية ، والكفاءة الاقتصادية في القطاعات المختلفة .

ت. الإمكانات الاقتصادية للدولة ، ومدى قدرتها على تمويل المشروعات في البنية الأساسية والبحوث والتطوير والتعليم

ث. مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التكييف ، ومدى قابلية السياسات الاقتصادية للتغيير استجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية .

وبملاحظة السمات العامة للاقتصاد الليبي الذي يعتمد بصفة رئيسية علي أنتاج سلعتي النفط والغاز والذي يهيمن علي تقنيات إنتاجها الشركات المتعددة الجنسيات، وبالتمييز جيداً بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة قبل قيام منظمة التجارة العالمية ، وظهور اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ، وبين هذه الاستثمارات بعد اعتماد هذه الاتفاقية بجولة أورجواي نجد أن الآثار المحتملة على مستقبل التنمية المستدامة هي :

2.الآثار المتوقعة على صناعة النفط والغاز .

حيث أن اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة تمنح المستثمر الأجنبي الحق في استيراد كافة احتياجاته من مستلزمات العملية الإنتاجية وفقاً لتقديره ، ودون قيود ، وأيضاً الحرية في تصدير إنتاجه دون الالتزام بتخصيص حصة للسوق المحلي ، أو حصة محددة للتصدير من إجمالي الإنتاج بحيث يصبح من حق المستثمر الأجنبي أن يصدر إنتاجه كله من سلعة معينة دون أن يطرحها في السوق المحلي طالما تقتضي مصلحته ذلك . (حشيش وأخرون ،1998) وأن يمنح نفس المزايا والحوافز التي يتحصل عليها المستثمر الوطني مما يؤدي إلى حدوث مجموعة من الآثار المتوقعة هي:

أ. حدوث تحولات كبيرة في هياكل صناعة النفط والغاز وقواعدها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ، وإتباع سياسات إنتاجية وتصديرية تجني من خلالها إيرادات ضخمة .

ب. اندثار صناعات النفط والغاز التي تديرها شركات وطنية ، وذلك لأنها لا تقوى على المنافسة مع الشركات العالمية ، بسبب التقنيات العالية والعمالة المدربة التي تمتلكها هذه الشركات .

ت. احتمال ارتفاع أسعار السلع المرتبطة بالصناعات الاستخراجية في السوق المحلي مثل البنزين والبتروكيماويات والغاز .

ث. تعرض الصناعات المحلية المرتبطة بالصناعات الاستخراجية لمخاطر كبيرة .

ج. استخدام الشركات الأجنبية لتقنيات عالية مما يؤدي إلى استخدام عمالة أجنبية ذات كفاءة عالية ، وبالتالي عدم استخدام العمالة الوطنية أو تطورها .

ح. تحويل أرباح الشركات المتعددة الجنسيات من عمليات التسويق والتصدير للصناعات الاستخراجية إلى البلد الأم للشركة مما يؤدي إلى خلل كبير في ميزان المدفوعات

خ. خسارة الدولة الليبية لبعض الشروط التي كانت توفر لها وضعاً مريحاً وبعض المزايا المادية الإضافية بحكم الاتفاقيات السابقة مع الشركات الأجنبية والتي هي الآن منافية في كثير من الحالات لأحكام اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة

3.الآثار المتوقعة على قطاع الزراعة

بما أن الشركات المتعددة الجنسيات التي تملك رأس المال والتقنيات العالية تحرص على الاستئثار بالنصيب الأكبر من مكاسب وجود رؤوس أموالها بالدول التي تستثمر فيها فأن ذلك سيؤدي لمجموعة من الآثار منها: (الجميلي ،2005)

أ. عدم إمكانية صمود المنتجات الزراعية الليبية ، أمام المنافسة الأجنبية ، لوجود استثمارات ضخمة لديها وتقنيات عالية في المجال الزراعي وأيدي عاملة مهرة .

ب. زيادة فاتورة الغذاء نتيجة ارتفاع أسعار السلع الزراعية مستقبلاً ، لأن المتحكم في الأسعار هي الشركات الأجنبية ، وبالتالي زيادة مشاكل ميزان المدفوعات .

ت. احتمال زيادة معدل لبطالة في قطاع الزراعة نتيجة ضعف التطور النوعي للموارد البشرية ونتيجة للمنافسة الدولية .

ث. زيادة تفاقم الوضع على مستوي القطاع الزراعي بالاعتماد شبه الكلي على العالم الخارجي في تمويل أو توفير مدخلات القطاع ، وبالتالي ارتفاع التكلفة الاقتصادية .

ج. الاحتياج لتخصيص المزيد من موارد النقد الأجنبي لشراء السلع الغذائية المتوقع ارتفاع أسعارها نتيجة تأثير وجود الشركات الأجنبية وتحكمها في إنتاج السلع الزراعية والغذائية وتصديرها مما يؤثر على خطط التنمية الزراعية ، ويجعل إنتاج الصناعات الغذائية المحلية ذا كلفة عالية لا تستطيع منافسة نظيراتها في الأسواق

4. الآثار المتوقعة على مسار التنمية :

تسعى كل المجتمعات البشرية إلى إحراز تنمية وطنية متكاملة تتمكن خلالها من استغلال مواردها ، وإمكانياتها المتاحة على أكمل وجه ؛ لتحقيق نهضتها ، وإشباع حاجات أفرادها العديدة و المتجددة ، ونجاح أي تنمية وطنية في أي مجتمع من المجتمعات منوط بقدرة هذا المجتمع على الاستفادة من الإمكانات ، والموارد المتاحة له وفق ظروفه الخاصة به لإنجاز مشروعه التنموي المطلوب .

حيث يعتبر التمويل هو الركن الأساسي للقيام بتنفيذ الاستثمارات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية ، وقد يكون هذا التمويل محلياً أو أجنبياً وفي تمويل المشاريع وخطط التنمية يجب التركيز أساساً على الموارد المحلية فليس من الممكن لأي دولة أن تعتمد في تمويل مشاريعها التنموية على الموارد الأجنبية ، ذلك أن التدفقات المالية الأجنبية ولاعتبارات اقتصاد السوق، فأنه يصعب التحكم فيها، ويرتب على الاقتصاد الوطني أعباء مستقبلية ، إضافة إلى أن الاعتماد على هذه المصادر الأجنبية للتمويل ، قد يجعل عملية التنمية بالكامل عرضة للانهيار والتوقف ، إذا ما توقفت هذه المصادر.(عجام واخرون،2006)

ولمعرفة الآثار المحتملة لاتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة على مسار التنمية فانه يجب التذكير أن ليبيا تواجه ستواجه قدراً من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية التي ستؤثر على مسار التنمية والتي يمكن أن نوجزها وباختصار شديد في الآتي (الهيتي،2005)

أ. تصاعد معدلات البطالة والتي تعتبر من اخطر التحديات التي ستواجه ليبيا في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة .

ب. اتساع حجم الفجوة المعرفية بين الوطن العربي ، والعالم المتقدم صناعياً الذي يعتبر من اكبر التحديات التي تواجه التنمية العربية ، خصوصاً بعد أن أصبح النمو المطرد في القطاعات الاقتصادية يعتمد بالدرجة الرئيسة على العلم و التكنولوجيا واللذان يعدان الماكنة الأساسية للتقدم الاقتصادي .

ت. تحديات الاندماج في لاقتصاد العالمي ، حيث يشهد الاقتصاد الليبي ارتفاعاً ملحوظاً في مؤشر اندماج الاقتصاد الليبي في الاقتصاد العالمي واعتماده بشكل اساسي علي تصدير النفط والغاز والذي يدل علي ضعف الهيكل الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية.(الشيباني ،2010)

5. الاثار المتوقعة علي البيئة

لقد تحولت الظواهر التي تحدث نتيجة تلوث البيئة عموما كنتيجة استنزاف الموارد الطبيعية وعدم مراعاة الشروط والمعايير البيئة في الإنتاج أدي الي مشاكل معقدة في عالمنا اليوم ، خاصة في ظل توسع الشركات المتعددة الجنسيات في السيطرة علي الأسواق العالمية والحصول علي المزيد من المكاسب المالية في ضوء اتفاقية" TRIMS " وشروطها خاصة في الدول النامية التي تبحث عن الاستثمارات الاجنبية باي ثمن ضمن تشريعات وقوانين غير صارمة حيث تلعب الشركات الكبرى في العالم دورا كبير في تدمير البيئة وهي سبب الغالبية العظمي من المشاكل البيئية في العالم مما ينتج عنه مجموعة من الآثار السلبية والضارة بالبيئية والتي من بينها الآتي (وردم،2005)

1. استنزاف طبقة الأوزون
2. المخلفات المشعة
3. التغير المناخي
4. إزالة الغابات
5. استنزاف الموارد الطبيعية
6. زيادة معدلات الإمراض بسبب التدمير المستمر للبيئة المحيطة
7. تدهور النظام البيئي

إن معظم التحديات الهامة للبيئة في الدول النامية في العقود القادمة سوف تكون بسبب استنزاف الموارد الطبيعية والأنشطة الصناعية المختلفة والتي تسيطرة علي جزء كبير منها الشركات الأجنبية من خلال عمليات احتكار الإنتاج والتصدير، (تودارو،2009).

المحور الخامس: سبل مواجهة الانعكاسات السلبية لاتفاقية TRIMS علي مستقبل التنمية المستدامة

من المهم التعرف على كيفية مواجهة الآثار السلبية لهذه الاتفاقية والتي تستدعى تبني برامج عمل ، تتضمن القيام ببعض الإجراءات الفعلية والسياسات المصاحبة ، وفي محاور عديدة من شانها أن تخفف الآثار السلبية لهذه الاتفاقية وتجنب المخاطر المحتملة . وذلك من خلال الأتي(الفيض،2001) (الاحول،2008)

1. **السياسات الاقتصادية وذلك من خلال :**

أ. الالتزام بالأنماط الاستهلاكية التي تعبر عن حقيقة الانتاج والانتاجية وواقع الاقتصاد في المجتمع وطاقة الحمل البيئية

ب. تتسق السياسات المالية بما يؤدي الي قيامها بتعزيز المحافظة علي الموارد وترشيد استخدامها من خلال استخدام أدوات (الضرائب، الغرامات والحوافز والاعفاءات، المعونات)

ت. استخدام تقنيات " تقيم الآثار البيئية لمشروعات لتخفيف الاثار السلبية لمشروعات التنمية وعدم تنفيد أي مشروع تتعدي اثاره حدود المعايير التي تتم اقرارها.

ث. إصدار التشريعات اللازمة لحماية البيئة ومراعاة الحزم والجدية في تطبيقها.

2. **سياسات استخدامات الموارد والطاقة وتتمثل في الاتي:**

أ. البدء بمعالجة مشاكل نضوب الموارد والإجهاد البيئي والآثار الناجمة عن ذلك

ب. اعطاء قيمة للموارد التي طالما ثم استخدامها علي انها مصادر مجانية مثل الهواء ، و التربة ، والماء والتنوعات الوراثية وخاصة بين الاحياء البرية فهذه الموارد هي التي تشكل في الواقع القاعدة الاساسية التي تستند اليها الحياة

ت. أتباع استراتيجيات سليمة في استخدام الطاقات المتجددة بما يسمح باستخدامها واستهلاكها بمعدلات لا تفوق معدلات تحددها بما يحفظها من النضوب

3. **سياسات الوعي البيئي**

وذلك من خلال الآتي:

1. تنمية وعي الأفراد واتجاهاتهم الايجابية وسلوكهم الاجتماعي نحو مراعاة المصالح العامة قبل الخاصة مع الحفاظ علي البيئة الطبيعية والاجتماعية وتنميتها ويتم ذلك عن طريق وسائل التعليم والإعلام
2. الالتزام بأخلاقيات البيئة الطبيعية والاجتماعية من قبل إفراد المجتمع ومعاقبة المنحرف عنها
3. التنسيق بين المؤسسات والسلطات المختلفة في الدولة بما يوحد جهودها نحو التوصل الي سياسات تؤدي الي التنمية المستدامة
4. تشجيع التعاون الثنائي والجماعي بين الدول للحفاظ علي البيئة من خلال تبادل الخبرات والتعاون المشترك عن طريق الاتفاقيات الثنائية والإقليمية و الدولية.

النتائج والتوصيات

النتائج:

من خلال هذه الدراسة حول موضوع مستقبل التنمية المستدامة في ليبيا في ظل اتفاقية(TRIMS) وبالنظر الي الواقع الفعلي والحقيقي للاقتصاد الليبي أمكن الوصول الي مجموعة من النتائج أهمها:

1. على الرغم من تغيير التشريعات والقوانين ، في إطار منظمة التجارة العالمية واتفاقية " TRIMS " ، إلا أنه لا يتوقع أن يحدث تطور كبير في تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة الي ليبيا ، كما أن هذه الاستثمارات ستكون وجهتها صناعة النفط والغاز
2. سيؤدي تحرير الاستثمار الأجنبي المتعلق بالتجارة من مختلف القيود والإجراءات إلى تعرض الصناعات المحلية لمخاطر كبيرة وتأثيرات سلبية على التنمية الاقتصادية ، وإنهاء الحافز على التصدير ، وتقليص الاستخدام ، وزيادة نسبة البطالة ، مما يعني أن اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ستؤدي إلى مجموعة من الآثار المحتمة أهمها:

أ- حدوث تحولات كبيرة في هيكل الصناعات الاستخراجية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بأتباعها سياسات إنتاجية وتصديرية تجني من خلالها إيرادات ضخمة وبخاصة في مجال صناعة النفط والغاز .

ب- احتمال ارتفاع أسعار السلع المرتبطة بالصناعات الاستخراجية في الأسواق المحلية مثل البنزين والبتروكيماويات والغاز .

ج- تدهور الإنتاج الزراعي وتدهور معدلات نموه جراء المنافسة الدولية وبالتالي زيادة فاتورة الغداء نتيجة ارتفاع أسعار السلع الزراعية مستقبلاً .

د- توقف الصناعات التحويلية التي تعجز عن مواصلة الإنتاج في ظل المنافسة العالمية .

هـ- تصاعد معدلات البطالة نتيجة ضعف التطور النوعي للموارد البشرية واندثار قطاعات الصناعة والزراعة التي لا تقوى على المنافسة الدولية .

و- اتساع الاختلال الهيكلي للتجارة الخارجية لاعتماد هذه التجارة وبشكل أساسي على صناعة النفط والغاز .

ز- زيادة معدل الانكشاف الاقتصادي مما يعني أن التغيرات الحاصلة على مستوى الناتج الإجمالي المحلي يكون مسئولاً عنها التقلبات التي تحدث في التجارة الخارجية والظروف العالمية المحيطة خاصة التقلبات والتغيرات في أسعار النفط والغاز الدوليين .

3. من أهم الآثار السلبية والضارة بالبيئة هي زيادة التكاليف الاقتصادية للتنمية وانخفاض إنتاجية الموارد الاقتصادية وخاصة المورد البشري، وتزايد استنزاف الموارد الطبيعية بالإضافة الي الآثار الصحية نتيجة تزايد الإمراض الناتجة عن تلوث المياه وندرتها وتلوث الهواء الجوي وتزايد المخلفات الصلبة ،بالإضافة الى التأثير علي حقوق الاجيال القادمة في التنمية.

التـوصيات:

من خلال ما ورد من عرض وتحليل لموضوع مستقبل التنمية المستدامة في ظل اتفاقيةTRIMS لذلك نقترح جملة من التوصيات لتخفيف الاثار السلبية منها مايلي

1. - التعاون بين الدول النامية لاتخاذ موقف تفاوضي موحد في منظمة التجارة العالمية ، يهدف إلى الوصول لأفضل النتائج ،والحصول علي التسهيلات اللازمة والممكنة ، فيما يتعلق باتفاقية "TRIMS " وبنودها بما يتلاءم مع أوضاعها القانونية وتشريعاتها الوطنية التي من شأنها تطوير اقتصاداتها، وتنفيذ خططها التنموية.
2. - إعادة هيكلية الاقتصاد الليبي بقصد بناء قوته الذاتية ، وتخفيض درجة اعتماده علي الخارج، وتحسين وضعه في النظام الاقتصادي العالمي من خلال السياسات الكفيلة بتصحيح اختلالات الهياكل الإنتاجية بتطوير القوي الإنتاجية المادية البشرية .واكتساب مزايا نسبية؛ لتتمكن من الإنتاج والتصدير في عدد من القطاعات الرئيسة .

3. العمل على زيادة الإنفاق على البحث العلمي ، والتطوير من خلال ربط قطاعي الصناعة والزراعة مع مراكز البحوث والدراسات وتحفيزها ماليا ومعنويا ، والتي تؤدي إلى تطوير القطاعين بما يسهم في زيادة القدرة التنافسية لهما .
4. الاهتمام بالعنصر البشري وتطويره ، والاهتمام بالتعليم الفني ،والتقني والمهني ، بما يُسّهل نقل التكنولوجيا، الي ليبيا مما يؤدي إلى تنويع القاعدة الإنتاجية، وعدم الاعتماد على سلعة معينة . وتقليل الاعتماد على الخارج، وزيادة نسبة الاستخدام، وتقليل معدل البطالة.
5. وضع استراتيجية واضحة في إطار الخطط التنموية ، تضمن إيجاد قوانين وسياسات تأخذ المحافظة علي البيئة ومعايرها علي محمل الجد.

المراجـــع

اولا –الكتب:

1. إبراهيم العيسوى ، الغات واخواتها " النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط3، 2001 .
2. أبو القاسم الطبولي،أساسيات الاقتصاد،الدار الجماهيرية للنشر ،طرابلس،2006 .
3. احمد جامع ،اتفاقات التجارة الدولية وشهرتها الجات "دراسة اقتصادية تشريعية "دار النهضة العربية ،القاهرة ،2001 .
4. أسامة المجذوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من ها فانا إلى مراكش ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط2، 1997
5. باتر محمد على وردم ،العالم ليس للبيع " مخاطر العولمة على التنمية المستدامة" ، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1، 2003.
6. بها جيرات لال داس ، منظمة التجارة العالمية " دليل للإطار العام للنجارة الدولية "، ترجمة ، رضا عبدا لسلام ، دار المريخ ، السعودية ، ط (1) 2006
7. حميد الجميلي ، دراسات في المحتوي الايديولوجي للنظام العالمي الجديد، أكاديمية الدراسات العليا ، ط1 ، 2005.
8. سليمان المندرى . السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة. مكتبة مدبولى . القاهرة . ط2.2002.
9. عادل أحمد حشيش، وأسامة محمد الغولي، ومجدي محمد شهاب،أساسيات الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ،1998

10. عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث (دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة) ، مجموعة النيل العربية،القاهرة ،ط1،
11. بها جيرات لال داس ، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية "المثالب الاختلالات والتغيرات اللازمة" ترجمة رضا عبد السلام – دار المريخ ، الرياض، السعودية ، 2005.
12. عبدالرشيد عبدالحافظ ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها مكتبة مدبولى، القاهرة ،2005.
13. عبد المطلب عبد الحميد ، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية (من أورجواي لسياتل وحنى الدوحة) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،ط1 ،2002 2003 ف
14. محمد عمر أبو دوح ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003.
15. ميتم صاحب عجام، وعلي محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية" الاسباب والاستراتيجيات" ، دار الكندي للنشر والتوزيع،اربد ،الاردن ،2006
16. نبيل حشاد ، الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي و العربي ، دار النهظة العربية ، القاهرة ، ط1 ، 1995.
17. نوزاد الهيتي و هاشم كاطع ، البيئة والتنمية المستدامة في عالم متغير، منشورات المنظمة العالمية لشباب الجماهيري، طرابلس،2001.

ثانيا – المقالات :

1.احمد النقراط ،الاستثمار في ظل منظمة التجارة العالمية "تحليل لاتفاقية اجراءت الاستثمار المرتبطة بالتجارة ومواقف الدول النامية منها "،مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد بني وليد،العدد 1، 2013.

2.جمعة الكاسح و ابتسام عبد الجليل ،دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة تطبيقية علي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بني وليد ،مجلة جامعة بني وليد للعلوم الانسانية والتطبيقية،العدد 23 ،مارس ،2022

2.صلاح دبنون ،تحديات تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا مابعد 2011،مجلة جامعة بني وليد للعلوم الانسانية والتطبيقية ،العدد 20،يونيو ،2021.

ثالثا –الرسائل العلمية :

1.مصطفي الاحوال ،الاثار الاقتصادية للتلوث البيئي ، دراسة تطبيقية علي واقع الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، اكاديمية الدراسات العليا،طرابلس،ليبيا،2008

2. وجدي محمد ابو شرننة ،أهمية التجارة الخارجية في أطار الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1970-2007) ، رسالة ماجستير غير منشورة، اكاديمية الدراسات العليا ،طرابلس،ليبيا،2011.

3. صالح ابراهيم الشيباني ، تغيرات اسعار الصرف في الاقتصاد الليبي وانعكاساته علي الضغوط التضخمية ، خلال الفترة(1985-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة ،اكاديمية الدراسات العليا ،طرابلس ،ليبيا،2010

4. فاطمة المكي ، دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس، ربيع 2010)

5. .فاضل عبد الله الفيض، البيئة والتنمية المستدامة في الوطن العربي، اكاديمية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، ليبيا ،2004

رابعا – التقارير :

1.البنك الدولي ،مؤشر التنمية العالمي ،واشنطن ، امريكا ،2022 .

2.جدول الأعمال الإيجابي للبلدان النامية ، قضايا للمفاوضات التجارية المقبلة ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ،الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف ، 2000